مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

إصدار خاص

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق: إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية

د. عبد الرحمن صباح الصواغ

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029-8908

E-ISSN: 2960-1479

عدد خاص - السنة ٣٩

ربيع الآخر ١٤٤٦هـ - أكتوبر ٢٠٢٤ م

البحث العاشر

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق: إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية

د. عبد الرحمن صباح الصواغ
أستاذ مساعد في الفقه وأصوله
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت

للاستشهاد:

الصواغ، عبد الرحمن صباح. (٢٠٢٤). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق: إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية [عدد خاص]. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، ٣٩، ٤١٥-٤٥٦.

https://doi.org/10.34120/jsis.v39isi4.3167

To cite:

Alsawagh, A. S. (2024). Applications of Artificial Intelligence in Divorce Cases: Technological Capabilities and Islamic Jurisprudential Regulations [Special Issue]. *Journal of Sharia and Islamic Studies, 39*, 415-456.

https://doi.org/10.34120/jsis.v39isi4.3167

Doi: https://doi.org/10.34120/jsis.v39isi4.3167

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق: إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية

د. عبد الرحمن صباح الصواغ *

تاريخ الاستلام: سبتمبر ٢٠٢٤ تاريخ الإجازة: أكتوبر ٢٠٢٤

الملخص

تتمثل **فكرة البحث الرئيسة** في تتبع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق وضبطها فقهيًّا ومقاصديًّا. **وتلوح أهمية ذلك** مع تزايد توظيف هذه التقنيات في نظام العدالة الأسرية، ممّا يسترعي نقاشًا فقهيًّا ضابطًا لمستجداتها ومراعيًا – في الوقت ذاته – الخصوصية التشريعية والمجتمعية لقضايا الطلاق. وعليه؛ **نشأت إشكالية الدراسة** عن السؤالين الآتيين: ما الإمكانات المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق؟ وما الضوابط الفقهية التي يجب مراعاتها عند توظيف هذه الإمكانات؟ **ومن ثَمّ يهدف البحث** إلى التعرّف على أبرز التطبيقات الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق، وضبط استعمالاتها التقنية من الناحية الشرعية. وقد سَلَكَتْ الدراسةُ منهجًا استقرائيًا في تتبّع إمكانات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في هذه القضايا، ومنهجًا استنباطيًّا في استخلاص الضوابط الفقهية الحاكمة له من النصوص الشرعية والقواعد المقاصدية. **وخلصتْ الدراسة – في أهم نتائجها** – إلى اتسّاع النطاق التوظيفي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق وتنوّع مجالاته الخادمة لها، وإلى أنّ مخاطر هذه التقنيات تقتضي حوكمةً شرعيّةً تقوم على إدراك وسائليّتها، ومن ثَمّ مراعاة مشروعيتّها في ذاتها ومشروعية الأغراض المفضية إليها،

* **عبد الرحمن صباح الصواغ:** يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة القاهرة، عام ٢٠٢١. ويحمل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة الكويت، عام ٢٠١٦. كما يحمل شهادة البكالوريوس في الفقه وأصوله من جامعة الكويت، عام ٢٠١٣. ويعمل أستاذا مساعدا في قسم الفقه وأصوله – جامعة الكويت منذ سبتمبر ٢٠٢١ حتى الآن.
الاهتمامات البحثية: أصول الفقه، المقارنات التشريعية، القانون الدولي الإسلامي، التفكير السياسي الإسلامي.
البريد الإلكتروني: a.abdulrahman@ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

وأَنْ يُحصرَ دورها في تكميل القرار البشري لا الانفراد به؛ نظرًا لما تنطوي عليه قضايا الطلاق من اعتبارات نفسية وعاطفية لا تستقل هذه التقنيات بإدراكها، وألّا يعود استعمال هذه التقنيات على مقاصد الشريعة في أحكام الأسرة بالإخلال أو الإبطال، وأنْ يشارك الفقهاء في تضمين هذه التقنيات الأوصافَ الشرعية المعتبرة في أحكام الطلاق، وأنْ يُشدّد على معايير المراجعة المنتظمة والسرّية والشفافية. **وعليه؛ يدعو الباحث** إلى الانطلاق في تصميم مثل هذه التطبيقات الذكية من التصوّر الشرعي لتشكل آصرة النكاح وانحلالها.

الكلمات المفتاحية: تقنيات، الذكاء الاصطناعي، الطلاق، الضوابط الفقهية.

Applications of Artificial Intelligence in Divorce Cases: Technological Capabilities and Islamic Jurisprudential Regulations

Dr.Abdulrahman Sabah Alsawagh *

Submitted Date:September 2024 **Accepted Date: October 2024**

Abstract

This article explores the application of artificial intelligence (AI) in divorce cases, focusing on Islamic jurisprudence and its objectives. **As AI increasingly becomes** part of the family justice system, it prompts the need for a jurisprudential framework that accommodates these technological advances while respecting the legislative and societal nuances of divorce. **The research is driven by two questions**: What potential does AI hold for divorce proceedings, and what Islamic jurisprudential guidelines should govern its use? **It aims to** identify key current and future AI applications in divorce issues and establish their adherence to Sharī‘a. **The methodology combines** inductive approaches to trace AI capabilities in these contexts and deductive approaches to derive the necessary jurisprudential controls from Sharī‘a texts and principles. **The findings reveal** a broad potential for AI to support divorce processes but emphasize the need for Sharī‘a-compliant

* Assistant professor, Department of Jurisprudence and Principles of Jurisprudence, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University
Email: a.abdulrahman@ku.edu.kw

All Rights Reserved - Academic Publication Council - Kuwait University

governance to ensure legitimacy and the proper integration of human decisions. The risks associated with AI technologies in sensitive family matters necessitate a framework that ensures their use does not undermine the objectives of Sharīʿa in family law. The article highlights the importance of regular review, confidentiality, and transparency in AI applications. **Therefore, the researcher calls** for the initiation of the design of such intelligent applications based on the Sharīʿa perspective of family law rulings.

Keywords: Artificial Intelligence, Divorce, Islamic Law, Family Justice.

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد أضحت دراسة الإمكانات التقنية التي يمكن أن يوظّفها الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية مجالًا بحثيًّا بينيًّا واعدًا؛ لا سيّما مع تسارع تطوّرها وتباين استعمالاتها، ممّا استدعى نظرًا شرعيًّا في ترسيمها بالضوابط الراعية لأحكام الشريعة ومبادئها ومقاصدها العامة والخاصة. وقد شَرَعتْ أنظارٌ اجتهاديّةٌ - جَمعيّةٌ وفرديّةٌ - ناهضةً بهذه المهمة في ترشيد التطوّر التقني وتوثيقه بزمامٍ شرعيٍّ وأخلاقيٍّ مكينٍ؛ ليُثمر مصالحَه المرجوّة خالصةً من غير شَوْب. ووفاءً ببعض هذه الغاية النبيلة؛ تتغيّا هذه الورقة النظرَ الخاصَّ في إمكانات الذكاء الاصطناعي المتصلة بقضايا الطلاق وشؤونه، وما يمكن أن تُضبط به هذه الإمكانات من ضوابط فقهيّة ومقاصديّة.

أهمية البحث:

١ - يسترعي التوظيف المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في عدد من محاكم الأسرة عبر العالم؛ دراسة مخاطرها وتأطيرها بسياج من الضوابط الشرعية والأخلاقية.

٢ - تقتضي الخصوصية التشريعية والمجتمعية التي تتّصف بها مسائل الطلاق وغيرها من مسائل الأسرة أن تفرد مستجداتها التقنية بالنقاش الفقهي الضابط لأحوالها.

٣ - لم أجد - رغم وفرة الدراسات الشرعية في قضايا الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته - دراسةً فقهية مفردةً في وصف إمكاناته وضبط استعمالاته في قضايا الطلاق.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة المشكلة التي تروم هذه الدراسة مناقشتها في السؤالين الآتيين:

١ - ما الإمكانات المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق؟

٢ - ما الضوابط الفقهية التي يجب مراعاتها عند توظيف هذه الإمكانات في قضايا الطلاق؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى الوفاء بجملةٍ من الأهداف، أهمها:

١ – التعرّف على أبرز التطبيقات الحالية والمستقبلية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق.

٢ – تنزيل الحوكمة الأخلاقية العامة لاستعمالات الذكاء الاصطناعي على استعمالاته الخاصة في قضايا الطلاق.

٣ – الضبط الفقهي لاستعمالات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق، وبيان مستنداته الشرعية والمقاصدية.

الدراسات السابقة:

لم أجد – في حدود تتبّعي – دراسةً أُفْرِدَتْ لمناقشة الضوابط الفقهية لاستعمالات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق على وجه الخصوص؛ غير أنّ ثمة دراسات عديدة تتقاطع – جزئيًّا – مع موضوع بحثي، أهمها:

1. Bodemer, Oliver. (2024). AI and Family Law in the European Union: Assessing the Impact, Ethical Dimensions, and Perceptions in Divorce Proceedings.(1)

(١) ينظر:
AI and Family Law in the European Union: Assessing the Impact, Ethical Dimensions, and Perceptions in Divorce Proceedings, O. Bodemer, ResearchGate، (تم الاطلاع عليه في 24 أغسطس 2024).
https://www.researchgate.net/profile/Oliver-Bodemer-2/publication/377931253_AI_and_Family_Law_in_the_European_Union_Assessing_the_Impact_Ethical_Dimensions_and_Perceptions_in_Divorce_Proceedings/links/65bdfce91e1ec12eff6cff88/AI-and-Family-Law-in-the-European-Union-Assessing-the-Impact-Ethical-Dimensions-and-Perceptions-in-Divorce-Proceedings.pdf

ناقش بوديمر الأدوار المتعددة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات قانون الأسرة في الاتحاد الأوروبي؛ موضّحًا تأثير هذه التقنيات في كفاءة هذه الإجراءات، والمعضلات الأخلاقية التي قد تنشأ عن تطبيق هذه التقنيات في منطقة متنوعة ثقافيًا وقانونيًا كالاتحاد الأوروبي. ورغم أهمية هذه الدراسة في مناقشتها تعقيدات العلاقة بين الكفاءة التكنولوجية والاعتبارات الأخلاقية؛ إلا أنّها اختصّت بالتقاليد الأوروبية دون إشارة إلى الشريعة الإسلامية.

2. Rosili, N. A. K., Hassan, R., Zakaria, N. H. B., Rose, F. Z. C., Kasim, S., & Sutikno, T. (2024). Predicting child alimony under Islamic shariah law using hybrid fuzzy inference system. Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science, 1375-1367 ,(2)34.

يقدّم باحثو هذه الدراسة توظيفًا لخوارزميات التعلم الذاتي في التنبؤ بنفقة الأطفال وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وعليه؛ سترد الإفادة منها في المبحث الأول غير أنّ اختصاصها بنفقة الأطفال يفارق دراستي في تأطيرها الفقهي لعموم مسائل الطلاق وآثاره.

3. Musarrofa, I., Muttaqin, H., & Amaliyah, R. (2024). The Problems of Islamic Family Law in the Digital Era and Its Relevance to Renewal of the Compilation of Islamic Law. Jurnal Hukum Islam, .124-89 ,(1)22

تناقش هذه الدراسة مشكلات قانون الأسرة الإندونيسي في مواجهة تغيرّات العصر الرقمي، كالزواج عبر الإنترنت، والمهر الرقمي، والنشوز والمصالحة والطلاق عبر الإنترنت وغيرها من القضايا. ورغم أهمية الدراسة في تعرّضها للمستجدات التقنية في عموم قضايا الأسرة؛ إلا أنّ عنايتها قد انصرفتْ إلى ضرورة مواكبة هذه المستجدات عبر التجديد القانوني، وبذلك فارقتْ دراستي في تركيزها على ضرورة الضبط الفقهي.

٤ – مجدي تيسير سليمان (١٤٤٢هـ)، الأحكام الفقهية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي (في العبادات، والجهاد، والأحوال الشخصية، والصيد والذبائح، والفتوى، والطب)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود – الرياض.

تتداخل هذه الدراسة مع موضوع دراستي في التطبيقات المتعلقة بالأحوال الشخصية؛ غير أنّ الباحث اقتصر على مسألتين مبيّنًا تكييفهما وحكمهما: توكيل أجهزة الذكاء الاصطناعي في عقد النكاح أو في الطلاق، واستخدامها في المتعة الجنسية. وعليه؛ فلم يتعرّض الباحث لسائر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق؛ فضلًا عن بيان ضوابطها الفقهية.

٥ – أروى بنت عبد الرحمن الجلعود (١٤٤٤هـ)، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود – الرياض.

وافقت هذه الدراسة موضوع دراستي في ذكرها بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في باب التقاضي – على وجه العموم – كالاستعانة به في كتابة الدعوى وترتيبها وترجمتها، وفارقتها في عدم اختصاصها بقضايا الطلاق، وعدم تعرّضها لضوابطها الحاكمة.

ما يضيفه البحث:

١ – تفحّص المخاطر التي يمكن أن تثيرها استعمالات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق وربطها بالنظر الشرعي لهذه القضايا.

٢ – تنزيل الحوكمة الأخلاقية العامة لاستعمالات الذكاء الاصطناعي على ما اتحفّت به قضايا الطلاق من خصوصية.

٣ – استثمار المقاصد الشرعية الخاصة بأحكام الأسرة في رسم الضوابط الحاكمة لاستعمالات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة إمكانات الذكاء الاصطناعي واستعمالاته في قضايا الطلاق وآثاره دون غيرها من مسائل الأحوال الشخصية كالزواج والميراث والوصايا ونحوها.

منهج البحث:

اعتمدتُ في البحث على المنهج الاستقرائي في تتبّع الاستعمالات الحالية والممكنة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق؛ لا سيّما تلك التي نوقشت في الأدبيات البحثية المنشورة باللغة الإنجليزية، ثم سلكتُ المنهج الاستنباطي في استخلاص الضوابط الحاكمة لهذه الاستعمالات من النصوص الشرعية والقواعد المقاصدية، وقارنتُ – في عدة مناسبات – في المعايير الأخلاقية العامة لها وما يقابلها من الاعتبارات الشرعية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة موضوع البحث تقسيمه على النحو الآتي:

تمهيد: التعريف بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني.

المبحث الأول: إمكانات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تيسير إجراءات التقاضي.

المطلب الثاني: تحليل الوثائق القانونية.

المطلب الثالث: التنبؤ بالطلاق وآثاره.

المطلب الرابع: تسوية النزاعات الأسرية.

المبحث الثاني: الضوابط الفقهية للاستعانة بالذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مشروعية الغرض ووسيلته.

المطلب الثاني: مراعاة خصوصية أحكام الطلاق.

المطلب الثالث: مراعاة الاعتبارات المقاصدية لأحكام الطلاق.

المطلب الرابع: التعاون (التقني–الشرعي) في تصميم أدوات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الخامس: مراعاة المراجعة المنتظمة والسرّية والشفافية.

تمهيد

التعريف بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني

أدّى اختلاف الأنظار في ماهيّة الذكاء البشري – بصفة عامة – إلى تعدّد تعريفات الباحثين للذكاء الاصطناعي؛ إلا أنه يمكن القول بأنّ الذكاء الاصطناعي هو ذلك العلم الذي يشتغل بابتكار وتطوير خوارزميات تسهم في المحاكاة الآلية لقدرات الدماغ البشري.(١) وعليه؛ يفارق الذكاء الاصطناعي غيره من التقنيات بقدرته على التعلّم الآلي، وإدراك البيئة المحيطة، والاستجابة لمثيراتها، والقدرة على جمع البيانات وتحليلها ومن ثمّ اتخاذ القرارات بناءً عليها، والقدرة على التواصل اللغوي، وإدارة التراكم المعرفي، ونحو ذلك من الوظائف التي تتطلب تفكيرًا بشريًّا.(٢)

ويرجع تاريخ تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني إلى قرابة أربعة عقود من الزمن، ابتداءً بمحاولات تقنين التفكير القانوني وأتمتته لينتهي في – الآونة الأخيرة – إلى تطوير نماذج تمثّل المعرفة القانونية بشتى مناحيها، منها ما هو قائم على القواعد القانونية rule–based models ومنها ما هو قائم على الحجاج القانوني argument–based models ومنها ما هو قائم على السوابق القضائية case–based models. إضافةً إلى ذلك؛ شهد مجال الذكاء الاصطناعي القانوني تطبيقات متنوعة كتحليل النصوص باستخدام معالجة اللغة الطبيعية، وتحديد الأنماط المتشابهة، واستخراج المعلومات القانونية، والتنبؤ بالأحكام القضائية، فضلًا عن تقنيات التعلم الآلي بمختلف مجالاتها، إلى غير ذلك ممّا سيرد ذكره فيما يلي.(٣)

---

(١) السعيد، المعتز بالله، وآخرون، العربية والذكاء الاصطناعي (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٩)، ص: ٢٩. وينظر: عبد النور، عادل، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي (الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٥)، ص:٧.

(٢) يُنظر: خليفة، إيهاب، مجتمع ما بعد المعلومات (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدارسات المتقدمة، ٢٠١٩)، ص: ٤١–٤٠.

(٣) للتوسّع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، تُنظر الدراسات الآتية:
«Law and Logic: A Review from an Argumentation Perspective», Prakken, H., & Sartor, G., Artificial Intelligence, Vol. 227, (2015) 214–245.; Ashley, K.D. Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age (Cambridge:

المبحث الأول

إمكانات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق

يسعى هذا المبحث إلى الكشف عن الاستعمالات الحالية والمُحتمَلة للذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق، سواءً في جوانبها الإجرائية والموضوعية، ومجالاتها التحكيمية والقضائية، مع بيان فوائد توظيفها في نظام العدالة الأسرية. ومن ثَمّ يورث هذا الكشفُ التصوّرَ اللازمَ للمناقشة الفقهية الآتية بشأن الضوابط التي يلزم مراعاتها في هذا الباب.

المطلب الأول: تيسير إجراءات التقاضي.

تلوح أولى معالم الإفادة من الذكاء الاصطناعي – في عموم الممارسة القانونية – في تيسيره إجراءات التقاضي من حيث كلفته المادية والزمنية. ولهذا التيسير مسالكُ تقنيةٌ شتى يمكن تبصّرها في التطبيقات الآتية:[١]

١ – المساعد القانوني الافتراضي: تقدّم بعض المحاكم عبر مواقعها الإلكترونية مساعدًا قانونيًا افتراضيًا لمساعدة المستخدمين في استكمال النماذج اللازمة لرفع الدعوى، وتلقّي المعرفة الأساسية لفهم سير الإجراءات القضائية.[٢]

Cambridge University Press, 2017).; "A Game-Theoretic Method Based on Q-Learning to Invalidate Criminal Smart Contracts", Zhang, L., Wang, Y., Li, F., Hu, Y., & Au, M. H., Information Sciences, Vol. 498, (2019) 144–153.; Themeli, E., & Philipsen, S. AI as the court: Assessing AI deployment in civil cases. In E. Themeli & S. Philipsen (Eds.), AI as the court: Assessing AI deployment in civil cases, in K. Benyekhlef (ed), AI and law. A critical overview, (2021) 213–232. Éditions Thémis.

(١) تقتضي الطبيعة المتسارعة لهذه التقنيات؛ أن أعتمد – في هذا المبحث – على آخر الدراسات في هذا الباب، وأغلبه – كما سيأتي – منشورٌ باللغة الإنجليزية.

(٢) من ذلك برنامج المحادثة الآلي JIA الذي أتاحته محاكم ولاية نيوجيرسي للجمهور بعد أن بلغ معدل دقته ٨٠٪. ينظر:

«AI in the family justice system», Saied-Tessier, A. Briefing. Nuffield Family Justice Observatory, ص:٨ (تم الاطلاع عليه في ٢٣ أغسطس، ٢٠٢٤:). متاح على https://www.nuffieldfjo.org.uk/news/briefing-paper-ai-in-the-family-justice-system,

٢ – التقنيات اللغوية: يمكن لنماذج اللغة الكبيرة large language models (LLMs) أن تحسّن من فهم المستخدم لإجراءات سير محكمة الأسرة، من خلال تقريب النصوص القانونية – المشحونة بالمصطلحات التخصصية – بإعادة كتابتها بلغةٍ قريبةٍ من فهم عامة الناس، أو ترجمتها إلى لغة أخرى، الأمر الذي من شأنه إتاحة المعرفة القانونية إلى أكبر شريحة ممكنة من المستخدمين.[١]

٣ – الاستشارات القانونية: يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي generative AI – كنموذج ChatGPT على سبيل المثال – بقدرته على الوصول إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات القانونية أن يقدّم لمستخدميه المشورة القانونية الملائمة، بل يختصر الطريق – إذا زُوّد ببيانات المدعي والمدعى عليه والمحل المتنازع عليه – في صياغة مذكرات الترافع والاستشهاد بالمواد القانونية والسوابق القضائية ذات الصلة.[٢]

المطلب الثاني: تحليل الوثائق القانونية.

تتضمن عملية التقاضي – عمومًا – العديد من الوثائق القانونية والمواد النصية المقدمة من أطراف الدعوى، والتي تتطلّب زمنًا طويلًا لفرزها وفحصها مليًّا بحثًا عن الوقائع اللازمة للفصل فيها؛ ولذا يجنح القضاة ومعاونوهم إلى طرقٍ مختصرةٍ – أثناء القراءة – تعتمد على البحث عن كلمات معيّنة دالّةٍ على ما يؤثر في سير القضية والحكم فيها. غير أنّ هذه الطرق تحتاج بطبيعتها إلى تمرّس سالكها بأنماط الدعاوى القضائية في باب معيّن، وامتلاكه الخبرة بحججها وأساليبها ومواطن النزاع فيها؛ ومع ذلك فلا يسلم – غالبًا – من الخطأ الناجم عن التسرّع والرغبة في إنجاز أكبر عدد ممكن من القضايا. وعليه؛ يمكن للتقنيات الذكية التحليلية – إذا زُوّدتْ قاعدة بياناتها بالمعلومات المنظمة والمواد النصية المقدمة من

(١) المرجع السابق، ص٨.

(٢) للاستزادة ينظر: – «Fabricated Judicial Decisions and ‘Hallucinations’ A Salutary Tale on the Use of AI», Lee, J., Financial Remedies Journal, تم الاطلاع عليه في 24 أغسطس 2024 متاح على:
https://financialremediesjournal.com/content/fabricated-judicial-decisions-and-lsquo-hallucinations-rsquo-ndash-a-salutary-tale-on-the-use-of-ai.1265d5deeb39450bbdc059ad5ae69818.htm

أطراف الدعوى – أن تسهم بشكل فاعل في استخلاص المعلومات الأساسية من هذه المواد ممّا يؤدي إلى تقريب معطياتها إلى الهيئات القضائية ومن ثَمّ التخفيف من أعبائها وتحسين كفاءتها، ويمهّد السبيل – في الوقت ذاته – إلى توحيد طرائق التعامل مع الدعاوى ذات الأنماط المتماثلة، بما يفضي – مستقبلًا – إلى حوكمة هذا الجزء من عملية التقاضي.[١]

وفي هذا السياق، قام فريق بحثي صيني باقتراح تقنية تقوم باستخلاص الأحداث ذات الأهمية focus events من المواد النصية المقدمة في دعاوى الطلاق في المحاكم الصينية، وذلك عبر نظام المساعد القضائي الذكي JIA) judicial Intelligent Assistant) مبني على نهج محدد يقوم على (١) استخراج الأحداث المهمة تلقائيًا من مواد قضية الطلاق، (٢) محاذاة هذه الأحداث عن طريق تحديد المرجع المشترك فيما بينها، (٣) اكتشاف التضارب بين الأحداث التي قُدّمتْ من المدعي والمدعى عليه.[٢] ويتميز هذا النظام عن سابقيه من أنظمة الاستخلاص الموجودة – كنظام ACE) Automated Content Extraction) ونظام TAC) Text Analysis Conferences) على سبيل المثال – بتركيزه على الأوصاف المؤثرة في قضايا الطلاق بشكل خاص، إذ يمكن تزويده بآلية مفصّلة لتحديد وقوع الدخول أو الخلوة من عدمه، أو كيفية وقوع الطلاق ووقته، أو تحديد الأوصاف المؤثرة في التفريق القضائي كمعايير العيب أو الضرر أو الغيبة أو الإعسار في النفقة، أو تحديد الحالات التي يتحقق فيها معنى النشور إلى غير ذلك من الأوصاف التي تقوم عليها مسائل الطلاق في الشريعة، هذا إلى جانب تحديد مواطن التعارض بين الطرفين في إثبات هذه الأوصاف أو نفيها. ومن خلال مقارنة النتائج المستمدة من معالجة مواد ٣١٠٠ قضية طلاق يدويًّا ثم

(١) للتوسع في تقنيات الاستخلاص الآلي للعبارات الأساسية، ينظر:
"Automatic keyphrase extraction: A survey and trends", Merrouni, Z. A., Frikh, B., & Ouhbi, B., Journal of Intelligent Information Systems, Vol. 54, (2020), PP: 391–424.

(٢) ينظر:
«Judicial Intelligent Assistant System: Extracting Events from Chinese Divorce Cases to Detect Disputes for the Judge», Zhang, Y., Li, C., Sheng, Y., Ge, J., & Luo, B., Expert Systems, Vol. 41, No. 7, (2024), e13540.

معالجتها مرّة أخرى باستخدام النظام المقترح؛ أظهر هذا النظام قدرةً على تحسين كفاءة العمل القضائي بتيسيره على القاضي فهم القضية الماثلة أمامه، وتزويده بما تحويه من أوصاف مؤثرة في الحكم – مع بيان اتفاق الطرفين على إثباتها أو نفيها – ممّا يسرّع عملية إصدار الحكم بشكل أدق.(١)

المطلب الثالث: التنبؤ بالطلاق وآثاره.

يُنظر إلى التحليلات التنبؤية Predictive Analytics بوصفها إحدى أكثر التقنيات الذكية التي يمكن توظيفها في قضايا الطلاق، إذ تتيح للمتقاضين – خصوصًا – وللجهات المعنية – عمومًا – تصوّرًا استباقيًّا يسهم في اتخاذ القرارات الملائمة للمعطيات الحالية.(٢) ويمكن – من خلال فحص الأدبيات البحثية – أن نعدّد إمكانات التحليلات التنبؤية في هذا الباب إلى ثلاثة مستويات:

١ – التنبؤ بوقوع الطلاق من عدمه: قام فريق بحثي باستخدام خوارزميات التعلم الآلي لتحديد مدى فاعلية مقياس التنبؤ بالطلاق divorce predictor scale وتحديد أسبابه الغالبة في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية.(٣) وقد تضمّن هذا المقياس ٥٤ عنصرًا لجمع البيانات تتعلق بمدى معرفة الزوجين للآخر، ومدى استمتاعهما بقضاء وقتهما معًا، أو اشتراكهما في قيم أخلاقية معينة، ونحو ذلك من المعايير المستهدفة.(٤)

(١) المرجع السابق، ص١٨. وينظر للاستزادة: الجلعود، أروى، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء (الرياض: الجمعية الفقهية القضائية السعودية، ١٤٤٤هـ)، ص٢٤٩–٢٣٢ :.

(٢) تُنظر – على سبيل المثال – هاتين الدراستين:
Gottman, J. M., What Predicts Divorce? The Relationship Between Marital Processes and Marital Outcomes (United Kingdom: Psychology Press, 2014); "Predicting Divorce Prospect Using Ensemble Learning: Support Vector Machine, Linear Model, and Neural Network", Sadiq Fareed, M. M. et al., Computational Intelligence and Neuroscience, Vol. 1, (2022).

(٣) ينظر:
«Divorce Prediction Using Machine Learning Algorithms in Ha'il Region, KSA», Moumen, A., Shafqat, A., Alraqad, T. et al., Scientific Reports, Vol. 14, (2024), pp. 502.

(٤) المرجع السابق، ص: ٥.

وأظهرتْ نتائج الدراسة – بعد تطبيقها على ١٤٨ مشاركًا – فاعلية هذا المقياس في تُنبُّئِه بالطلاق بدقة بلغتْ ٩١,٦٦٪.[١] وعليه؛ يوصي الباحثون بتوظيفه في مجال الاستشارات الأسرية، إذ يتيح معرفةً مسبقةً بمَنْ سيتلقى المشورة، ومن ثَمّ سترسم هذه المعرفة معالمَ المشورة الملائمة له.[٢] ومن جهة أخرى؛ إذا أمكن التنبؤ بمعدّلات الطلاق في منطقة معينة فيمكن عندها للجهات المعنية – لا سيّما ذات الاتصال المباشر بالأسرة كوزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية – أن تضع آلية للكشف المبكر الذي سيحدّ من تفكك آلاف الأسر.[٣]

٢- التنبؤ بالحكم القضائي في دعاوى الطلاق: يعدّ التنبؤ بالحكم القضائي legal Judgment prediction (LJP) من خلال وصف معطيات القضية واحدًا من أهم المهام التي تنهض بها تقنيات الذكاء الاصطناعي القانوني، والتي يمكن أن تسهم في تخفيف العبء عن الممارسين القانونيين، بل وتُمكّن المتقاضين من معرفة المسار المتوقّع لدعاويهم، ومن ثمّ اتخاذ قرارات أكثر منطقية وواقعية.[٤] وقد استثمر الباحثون – في الأعوام الأخيرة – التقنيات المتطورة في مجال التعلم العميق في عملية التنبؤ بالحكم القضائي، كنماذج اللغة الكبيرة (LLMs) بقدرتها الفائقة على توليد لغة طبيعية معقدة مع تمكّنٍ من فهم سياقاتها، والنماذج الخاصة بالمجال domain–specific

(١) المرجع السابق، ص: ٩.

(٢) المرجع السابق، ص: ٩.

(٣) المرجع السابق، ص: ٩. أسفرت دراسة أخرى قام بها فريق بحثي من الهند عن قدرة ذات الخوارزميات – التعلم الذاتي – في التنبؤ بوقوع الطلاق في المستقبل بمعدل دقة بلغ ٩٨,٥٪ باستخدام نموذج Perceptron. ينظر:

«Divorce Case Prediction Using Machine Learning Algorithms», Sharma, A., Chudhey, A. S., & Singh, M., International Conference on Artificial Intelligence and Smart Systems (ICAIS), Coimbatore, India, 2021, pp: 214-219.

(٤) ينظر:

«A Markov Logic Networks Based Method to Predict Judicial Decisions of Divorce Cases», Li, J., Zhang, G., Yan, H., Yu, L., & Meng, T., IEEE International Conference on Smart Cloud (SmartCloud), New York, NY, USA, 2018, pp: 129-132.

models بقدرتها على إنجاز مهام محددة وتوفّرها على حلول فاعلة وقليلة التكلفة؛[١] بل طوّر بعض الباحثين – اعتمادًا على التقنيات السابقة – نموذجًا معززًا بالسوابق القضائية بإمكانه تحديد العلامات البارزة في بيانات القضية ومن ثمّ مطابقتها بالسوابق المشابهة لها مما يسهّل التنبؤ بنتائجها.[٢] وعليه؛ فبإمكان مثل هذه التقنيات إذا أدمجت فيها تاريخ السوابق القضائية في دعاوى الطلاق أن تعين المستشارين الأسريين وكذا المحامين والقانونيين على التنبؤ بالنتائج المتوقَّعة لهذه الدعاوى، ممّا يرفع من كفاءة الممارسة الاستشارية والقانونية في هذا الباب، ويساعد الزوجين المترافعين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على المعرفة بعواقبها.

٣. التنبؤ بالنتائج المترتبة على الطلاق: يمتد نطاق القدرات التنبئِية للذكاء الاصطناعي ليشمل التنبؤ بالنتائج المترتبة على الطلاق كمقدار المتعة والنفقة وحضانة الأولاد وغيرها من الأحكام. وفي هذا السياق؛ قام فريق بحثي ماليزي باستخدام نظام استدلال ضبابي fuzzy inference system للتنبؤ بنفقة الأطفال وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.[٣] يحدّد النظام المقترح مقدارَ النفقة باستخدام تقنيات التعلم

(١) ينظر:
"OpenAGI: When LLM Meets Domain Experts", Ge, Y., Hua, W., Ji, J., Tan, J., Xu, S., & Zhang, Y., ArXiv, abs/2304.04370, (تم الاطلاع عليه في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤، ١٥:٣٣); «Chinese Legal Judgment Prediction via Knowledgeable Prompt Learning», Sun, Jingyun, Huang, Shaobin, & Wei, Chi, Expert Systems with Applications, Vol. 238, (2023), pp: 122177.

(٢) ينظر:
"Precedent-Enhanced Legal Judgment Prediction with LLM and Domain-Model Collaboration", Wu, Y., Zhou, S., Liu, Y., Lu, W., Liu, X., Zhang, Y., Sun, C., Wu, F., & Kuang, K., In Proceedings of the 2023 Conference on Empirical Methods in Natural Language Processing, Association for Computational Linguistics, (2023), pp: 12060-12075.

(٣) ينظر:
«Predicting Child Alimony Under Islamic Shariah Law Using Hybrid Fuzzy Inference System», Rosili, N. A. K., Hassan, R., Zakaria, N.

الآلي بناء على عدة عوامل، كراتب الأب، وتكلفة الاحتياجات الأساسية، وعدد الأطفال. وعليه؛ يمكن للقضاة تحديد المبلغ المناسب لضمان كفاية الطفل بعد الطلاق. وقد اختبر الباحثون هذا النظام – بعد جمع البيانات من ٩٤ قضية نفقة – فبلغت دقته نسبةً واعدةً بمعدل ٧٠٪.[١] وعليه؛ يوصي الباحثون بأنّ التطوّر الأخير في تقنيات التعلم الآلي بإمكانه الإفادة من المنطق الضبابي fuzzy logic في التعاطي القانوني مع القِيم المتغيرة كمقدار النفقة على سبيل المثال.[٢] وأنه إذا كان من المُسلّم به تعرّض الحكم القضائي البشري لعدد من التحيزّات في تقديره القيمة العادلة؛ فيمكن أنْ تُضمّن خوارزميات التعلم الآلي مزيدًا من بيانات لحالات غير متماثلة تحييدًا للتحيّز التقني قدر الإمكان.[٣]

H. B., Rose, F. Z. C., Kasim, S., & Sutikno, T., Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science, Vol. 34, No. 2, (2024), pp: 1367-1375.

(١) المرجع السابق، ص: ١٣٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٧٣. المنطق الضبابي fuzzy logic شكل من أشكال المنطق المستخدم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والذي يعالج قيمًا متغيرة على خلاف المنطق الثنائي التقليدي الذي يعتمد على القيم الصارمة الصحيحة أو الخاطئة (صفر أو واحد). يحاكي المنطق الضبابي بتعدديته القيمية طريقة التفكير البشرية التي تعترف بالقيم بين الصفر والواحد لتمثيل الحقيقة النسبية لمعلومة ما. فعلى سبيل المثال، بدلا من أن تكون الإجابة عن سؤال: "هل الغرفة حارة؟" نعم أو لا، في المنطق الضبابي يمكن أن تكون الإجابة "إلى حد ما" بقيمة ٠,٧ مثلا، مما يمثّل درجة الحرارة الفعلية بدقة أكبر. للتوسّع ينظر:

Zadeh, L. A., Klir, G. J., & Yuan, B. Fuzzy Sets and Systems: Theory and Applications (United States: Academic Press, 1985).

(٣) يشير الباحثون أعلاه إلى أنّ شيوع تطبيق المنطق الضبابي في التنبؤ بالنتائج القانونية ذات القيم المتغيرة – كنزاعات تسوية الممتلكات بين الزوجين بعد الطلاق ونزاعات عقود البناء على سبيل المثال – من شأنه أن يكشف عن إمكانات مُحتمَلة لاستخدام المنطق الضبابي في مجال صنع القرار decision–making في الشريعة الإسلامية، فالطبيعة الاجتهادية لكثير من تفسيراتها الفقهية وأحكامها القضائية تلائم طبيعة هذا المنطق. المرجع السابق، ص: ١٣٦٩. وللتوسع ينظر:

«Two-Layered Fuzzy Logic-Based Model for Predicting Court Decisions in Construction Contract Disputes», Bagherian-Marandi, N., Ravanshadnia, M., & Akbarzadeh-T, M. R., Artificial Intelligence and Law, (2021), vol, 29, 453-484.

ومن جهة أخرى؛ يؤدي اعتماد هذه التقنية في تقدير الأحكام المترتبة على الطلاق من متعة ونفقة إلى تسريع عملية إصدار الحكم القضائي decision-making processes، فوفقًا للبيانات التي جمعها الفريق البحثي السابق تتطلب قضية النفقة القضائية من عام إلى ثلاثة أعوام لتصل إلى نهايتها، وهذا يعني – بطبيعة الحال – إثقال كاهل المتقاضيين بمزيد المصاريف القانونية.[١]

علاوة على ذلك؛ يمكن – من خلال إدماج السوابق القضائية المتعلقة بتقدير النفقة في هذه التقنيات وملاحظة المتغيرات التي على أساسها يتغير مقدار النفقة زيادةً أو نقصانًا – تصميم نموذجٍ يقوم بإعادة تقدير النفقة وفقًا لهذه المتغيّرات تلقائيًا دون حاجةٍ إلى المثول المتكرر أمام المحكمة. فعلى سبيل المثال؛ عند بلوغ طفل ما وقدرته على إعالة نفسه يُخصم من مقدار النفقة بقدر ذلك. بل تتيح القدرات التنبئية لهذه التقنيات استشراف التغيرات المالية القادمة الناتجة مثلا عن تقاعد أو بطالة أو غير ذلك، ومن ثمّ تسمح لمتلقي النفقة بالعلم المبكر بهذه التغيّرات، والتخطيط الأفضل للتكيّف معها.[٢]

المطلب الرابع: تسوية النزاعات الأسرية.

تستخدم بعض منصات تسوية النزاعات عبر الإنترنت تقنيات الذكاء الاصطناعي AI-driven platforms في تسهيل المفاوضات التحكيمية بين الزوجين المتخاصمين، إذ تقوم هذه المنصات بتقديم اقتراحات غير متحيزة بناءً على بيانات القضايا التاريخية والسوابق القانونية، ويشجع هذا النوع من التقنية سلوكَ السبل التصالحية غير القضائية.[٣] فعلى

(١) المرجع السابق، ص: ١٣٦٨.

(٢) للاستزادة ينظر:
«Predicting Court Decisions for Alimony: Avoiding Extra-Legal Factors in Decisions Made by Judges and Not Understandable AI Models», Muhlenbach, F., Phuoc, L. N., & Sayn, I., arXiv preprint arXiv:2007.04824, (تم الاطلاع عليه في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤، ١٥:١٨).

(٣) ينظر:
AI in the Family Justice System, Saied-Tessier, A., Nuffield Family Justice Observatory, p.10; AI and Family Law in the European Union, Bodemer, O., ResearchGate, p.6.

سبيل المثال؛ تُستخدم منصة Modria بوصفها سبيلًا بديلًا عن التقاضي في الفصل بين مختلف النزاعات، ومنها نزاعات الطلاق، إذ تبدأ المنصة بـ "وحدة التشخيص" التي تجمع المعلومات ذات الصلة، ثم تلخّص "وحدة التفاوض" مواطن الوفاق والفراق، وتقدم – على أساسها – اقتراحات لحل المشكلة، فإن لم تسفر هذه الوحدة عن تسوية؛ انتقلتْ إلى "وحدة الوساطة" الذي تُجرى عن طريق طرف ثالث محايد.(١)

(١) ينظر:
«Ten Trends in International Mediation», Alexander, N., Singapore Academy of Law Journal, Vol. 31, (2019), pp: 405-447.

المبحث الثاني

الضوابط الفقهية للاستعانة بالذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق:

تستدعي المناقشةُ الفقهيةُ لضوابط الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي التي مرّ ذكرها النظرَ في ثلاث جهات أساسية: الأولى في القيود التي تحدّ من قدرات هذه التقنيات والمخاطر التي قد تنشأ عنها، وهذا ما تناولته – باخرة – أدبيات بحثية عديدة.(١) والثانية فيما سنّته المنظمات الدولية والمؤتمرات العلمية من ضوابط عامة لاستعمال الذكاء الاصطناعي وحوكمته بما يعزّز من توظيفاته المحمودة ويقلل من مساوئه المذمومة.(٢) والثالثة أن ننتقل بفحص الجهتين الأوليين من المستوى العام – الشامل لكافة مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي – إلى مستوى أخصّ – يتعلق بتوظيفه في قضايا الطلاق التي تتّسم في شتى النظم القانونية بخصوصية تشريعية وأخلاقية واجتماعية. وعليه؛ سأحاول فيما يلي الإمساك بزمام هذه الجهات الثلاث في تقرير الضوابط الفقهية اللازمة الاتّباع في هذا الباب.

المطلب الأول: مشروعية الغرض ووسيلته.

إذا أنعمنا النظر في طبيعة التقنيات الذكية السابقة فلا نجدها تعدو كونها وسائلَ معينةً لمستخدميها في تسهيل إجراءات قضايا الطلاق وتقريب معطياتها والتنبؤ بأحكامها. وعليه؛ تفرض هذه الطبيعةُ الوسائليةُ على هذه التقنيات القواعدَ المقرّرة أصوليّا لعموم الوسائل، سواء تلك القواعد الناظرة في الوسيلة ذاتها أو تلك الناظرة إلى ما تفضي إليه من أغراض.(٣)

(١) منها – على سبيل المثال –: بلالي، العيد، الذكاء الاصطناعي وحدود استخدامه البشري والمسؤولية القانونية والأخلاقية في تطبيق تقنياته، في «الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية»، تحرير: إبراهيم رحماني وآخرون (الجزائر: جامعة الوادي، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، ٢٠٢٤) ص٥٦–٣٧؛ بريبر، عبد النور، رؤية مقاصدية في أخطار آفاق الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، المرجع السابق، ص٩٩–٧٧؛ تامة، الطاهر، وزنتون، خريف، حوكمة الذكاء الاصطناعي من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية، المرجع السابق، ص٦٠٤–٥٧٥.

(٢) منها – على سبيل المثال –: التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي المعتمدة من منظمة اليونسكو عام ٢٠٢٢، ومبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ٢٠٢٣، ووثيقة الكويت للذكاء الاصطناعي بمنظور وتوجهات إسلامية ٢٠٢٤.

(٣) ينظر: زعيم، محمود، ومايدي، عبد الرحمن، القواعد الشرعية الضابطة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، في «الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية»، ص٧٠٤.

وإذا أعملنا هذه القواعد فيما نحن بصدده؛ فسيتلخص لنا بعض الضوابط الحاكمة. منها:

أولا: أن يكون الغرضُ من الاستعانة بالتقنيات الذكية السابقة مشروعًا، إذ الأصل في الوسائل تبعيّتها لمقاصدها في الأحكام، يقول العز بن عبد السلام: «وللوسائل أحكام المقاصد، فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل، والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل».(١) وإذا حقّقنا مناط هذه القاعدة على هذه التقنيات؛ بانَ تفاوتُ أغراضها ومقاصدها. فمنها ما يروم تيسير إجراءات التقاضي في دعاوى الطلاق، وهذا مقصدٌ حسنٌ دعتْ إليه الشريعة خدمةً لمقصدها الكلي في إقامة العدالة وتيسيرها بل وتنجيزها، لا سيّما مع ارتفاع كلفة التقاضي الماديّة والزمنيّة، والتي يزداد رهقها – خصوصًا – في قضايا الطلاق المستنزفة لمشاعر المرء قبل كل شيء؛ ولذلك نظّم القرآن حَسْمَها سريعًا دون مضارّة، قال تعالى: (وإذا طلّقتم النساء فبلَغْنَ أجلهن فأمسكوهنّ بمعروف أو سرّحوهنّ بمعروف ولا تُمسكوهنّ ضرارًا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) (البقرة: ٢٣١)، فالعدالة الناجزة هي المحققة لمقصد الشارع من العدالة نفسها – وهو إيفاء الحقوق لأصحابها – وبقدر تأخرها يتأخر المقصد نفسه، وإذا تأملنا تقريرات الفقهاء في باب القضاء وجدنا حضور هذا المعنى ووفوره.(٢)

ويصبُّ في إقامة هذا المقصد – أيضًا – التقنيات الذكية التحليلية التي تروم تسهيل مهمة القاضي في إصدار الحكم وتحسين كفاءته، إذ تنوء دوائر الأحوال الشخصية في أغلب الأنظمة القضائية بأحمالٍ من الدعاوى التي تمرّ عليها السنة والسنتان دون نظرٍ فضلًا عن فصلٍ. وإذا كان تاريخ القضاء الإسلامي يشهد بأنماطٍ من التنظيم الذي أزاح عن كاهل القضاء العادي عددًا من الدعاوى – التي تولاها قضاء الحسبة وقضاء المظالم على سبيل المثال –

(١) عبدالسلام، العز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٩١)، ١/ ٤٣. مخدوم، كرامة الله، قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية (الرياض: دار إشبيليا، ١٤٢٠هـ)، ص: ٢٢٣.

(٢) فعلى القاضي – على سبيل المثال – فعل ما يلزم لإنهاء الخصومة في فورٍ واحد، وله أن يمنع الحيل المعطلّة للفصل في الدعوى، وله أن يُوجّه المتخاصمين إلى الصلح ما أمكن، ونحو ذلك من التدابير. ينظر: ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ)، ١/ ٤٣.

فلئن تتولّى هذه التقنيات الذكية شيئًا من الخطوات الإجرائية والموضوعية الروتينية والتي تستنزف جهد القاضي ووقته لهوَ أولى بالأخذ والاعتماد، وأدعى إلى تنجيز العدالة وإقامتها على أكمل وجه.[١]

ومن الأغراض المشروعة لهذه التقنيات التحليلية: كشفها لأنماط الدعاوى الكيدية التي تكثر عند انفصال الزوجين أو قبيل ذلك. وعليه؛ يمكن عدم قبولها مباشرةً عوضًا عن تكدسها أمام الدوائر القضائية متسببةً بتأخير الفصل في غيرها من الدعاوى الحقة. ومن الأغراض المشروعة ما ترومه بعض هذه التقنيات من نشرٍ للثقافة القانونية وتوعية مسبقة بآثار الطلاق على الزوجين والأطفال والمال، وهذا مقصدٌ حسنٌ في نشر العلم وتبليغه لا سيّما إذا انطوتْ هذه التوعية على المبادئ الشرعية والآداب المرعية في باب الطلاق. ومن الأغراض المشروعة – أيضًا – ما تتغيّاه منصات تسوية النزاعات الأسرية – المعززة بالذكاء الاصطناعي – من تمسّك بالسبل التصالحية عبر التحاور المباشر بين الزوجين أو من خلال إشراك طرف ثالث يقوم مقام المُحكّم بينهما، وهذا ما دعا إليه القرآن في قوله تعالى: (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكمًا من أهله وحكمًا من أهلها، إن يريدا إصلاحًا يوفق الله بينهما) [النساء: ٣٥].

والخلاصة أنه متى استعملت هذه التقنيات وسيلةً إلى هذه المقاصد السابقة فهي مشروعة كمشروعيّة مقاصدها، ومتى استعملتْ تخبيبًا للزوجات، وبثًّا للأفكار المناهضة لاستقرار البنى الأسرية واستدامتها؛ لم يُشرع استعمالُها لفساد المقصد الذي تفضي إليه؛ لقوله – صلى الله عليه وسلم –: (ليس منا من خبّب امرأة على زوجها).[٢]

ومن جهة أخرى؛ يظهر ارتباط حكم الوسيلة بمقصدها جليًّا في استعمال هذه التقنيات لطلب الطلاق، إذ لمّا كان الطلاق تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة كما فصلّه الفقهاء؛ صارت

(١) ينظر: العدالة الناجزة في الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامي والقانون، شبل إسماعيل عطية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٣٧، ٢٠٢٢، الجزء الأول ٣/٣، ص: ١٧١١–١٧١٠.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه واللفظ له، كتاب الطلاق، باب فيمن خبّب امرأة على زوجها، حديث رقم: ٢١٧٥، ٣/٥٠٣. والنسائي في سننه الكبرى، كتاب عشرة النساء، من أفسد امرأة على زوجها، حديث رقم: ٩١٧٠، ٨/٢٨١. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (الرياض: دار المعارف، ١٩٩٨)، ٢/٥.

الوسيلة التقنية تابعةً لحكم الطلاق المفضية إليه.[١] فإذا كان طلب الطلاق محرّمًا – كطلب المرأة طلاقها من غير بأس – انقلب استعمال هذه التقنيات عندئذ محظورًا لفساد الغرض المُستعمَل من أجله، وإذا كان طلب الطلاق مباحًا أو مندوبًا – كسوء عشرة أحد الزوجين أو تفريطه في حقوق الله تعالى الواجبة عليه – فاستعمال هذه التقنيات عندئذ تابعٌ لحكم مقصوده إباحةً أو ندبًا.

ثانيا: أن تكون التقنيات الذكية – بالنظر إليها في ذاتها – مشروعةً أيضا، فكونها من الوسائل المستجدّة التي لم يرد فيها نص يبقيها على أصل الإباحة ما لم تصادم نصًّا أو تعود على مبادئ الشريعة وقواعدها ومقاصدها بالإخلال.[٢] وعليه؛ فلا يُشرع استغلال تقنيات التزييف العميق Deepfake Technologies في قضايا الطلاق لما فيها من الافتراء على الآخر وبهتانه بغير حق.

وإذا انتهض هذا الضابط على شِقّيْن: مشروعية الغرض الذي من أجله استُعملت هذه التقنيات ومشروعيتها هي في ذاتها؛ لاحتْ بعض المعالم الأصولية التي يجب مراعاتها، منها:

١ – ينبغي قبل ترتيب حكم الوسيلة على حكم مقصودها أن تُراعى درجة إفضاء الوسيلة إلى المقصود؛ فالحكم تابعٌ متى كان الإفضاء قطعيًّا أو ظنيًّا، أما إنْ كان إفضاء الوسيلة إلى مقصودها نادرًا فلا يترتب حكم الأول على الآخر، إذ النادر لا حكم له.(٣) وعليه؛ فاستعمال التقنيات الذكية التحليلية في دعاوى الطلاق مشروعٌ متى كان إفضاؤها إلى تحسين كفاءة التقاضي قطعيًّا أو ظنيًّا

حتى ولو أفضت بشكل نادر إلى خطأ في استخراج بيانات القضية نتيجة شذوذ تقني أو غرابة لغوية لم تتعرّف عليها الخوارزميات؛ فهذا الإفضاء النادر لا يلغي مشروعية الوسيلة برمّتها، لا سيّما إن كان الخطأ مما يمكن تداركه وإصلاحه.[٤]

(١) يُنظر: ابن قدامة، المغني (الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٧)، ٣٢٣–٣٢٤/ ١٠.

(٢) يُنظر: الذكاء الاصطناعي، كتاب المؤتمر الدولي السادس عشر الذي عقدته المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت – يناير ٢٠٢٤، ص: ١٢٧–١٢٦؛ ١٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٢٧. ويُنظر: السبكي، الأشباه والنظائر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١)، ٢/١٣٤.

(٤) للاستزادة يُنظر: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، أروى الجلعود، ص: ٢٥٣-٢٤٩.

٢ – قد تتعيّن الوسيلة واجبةً إذا لم يتحقق المقصد إلا بها، فإذا لم تتحقق العدالة الأسرية في زمنٍ ما إلا باستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي التي مرّ ذكرها فيجب عندئذ المصير إليها. وإذا تعدّدتْ الوسائل المفضية إلى العدالة الأسرية نُدِبَ المصير إلى أفضلها إفضاءً إلى المقصد المرغوب وأكثرها تحقيقًا للمصالح ودرءًا للمفاسد. وعليه؛ فلو خُيّرتْ الجهات المعنيّة بين تفعيل التقنيات الذكية أو التقليدية في تسيير شأن من شؤون العدالة الأسرية؛ فإنّه يُندب شرعًا اتخاذ ما تنهض به جهات التفضيل السالفة.

٣ – ينبغي – بعد التحقق من مشروعية الوسيلة ومقصودها – أن تُراعى رتبة كليهما من حيث كونها ضرورية أو حاجية أو تحسينية. فقد يعدّ استعمال بعض التقنيات الذكية الرامية إلى تسهيل إجراءات التقاضي من قبيل الوسائل التحسينية إلا أنها قد تفضي إلى مقصد حاجي في تنجيز العدالة وإيفاء الحقوق لأصحابها. وقد يعدّ – أيضًا – استعمال التقنيات الذكية الرامية إلى تقدير نفقة الأبناء بعد الطلاق من قبيل الوسائل التحسينية إلا أنها قد تفضي إلى مقصد ضروري في إقامة مهجهم. وقد يعدّ استعمال تقنيات الذكاء التوليدي من قبيل الوسائل الحاجية إذا لم يجد المتقاضي من يصوغ له مذكرته أو يترجم له ما يحتاج إلى معرفته إلا أنها تفضي إلى مقصد حاجيّ في تحصيل حقّه. والمراد من ذلك كله؛ أنّ معرفة مرتبة الوسيلة ومقصودها مفيدٌ في ترتيبها وتقدم بعضها على بعض عند التزاحم كما هو مقرّر عند الفقهاء.[١]

٤ – ينبغي أن يُراعي في هذا الباب – أيضا – الاعتبار المآلي، فهذه الوسائل ذرائع تُسدّ وتُفتح بحسب ما تؤول إليه من مفاسد أو مصالح هي أرجح في المآل منها في الحال.[٢] وعليه؛ فإذا أدّى استعمال ما سبق ذكره من التقنيات الذكية المشروعة إلى مفاسد في المآل تربو على مصالحها في الحال كأن آلتْ إلى إخلالٍ بنظام الأسرة وإجحافٍ بحقوق الزوج أو الزوجة؛ فالواجب عندئذ منعها سدًّا للذريعة وحسمًا لمادة الفساد المؤدية إليه. والعكس بالعكس، فإذا تعيّنتْ بعض التقنيات الذكية غير المشروعة وسيلةً إلى مصلحة أعظم في

(١) ينظر: قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، ٦٠/ ١؛ السوسرة، عبد المجيد، فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية (دبي: دار القلم، ٢٠٠٤).

(٢) ينظر: الشاطبي، الموافقات (الرياض: دار ابن عفان، ١٤١٧هـ)، ١٧٧/ ٥؛ الحسين، وليد بن علي، اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي (الرياض: دار التدمرية، ١٤٣٠هـ)، ٣٣/ ١.

المآل؛ جاز التذرّع بها بقدر ما تؤول إليه من المصلحة المنشودة.[1] ومع هذا فالنظر في ذلك كله غير متروك لآحاد الناس بل هو محل تقدير العلماء العارفين.

المطلب الثاني: مراعاة خصوصية أحكام الطلاق.

تفرض الخصوصيةُ التي تَسِمُ أحكام الأسرة – عمومًا – وأحكام الطلاق – خصوصًا – أن يُحصر دور التقنيات الذكية السابقة في تكميل صنع القرار البشري (سواءً أكان استشاريًّا أم تحكيميًّا أم قضائيًّا) لا أن يُفوّض لها الانفراد باتخاذ القرار آليًّا دون تدخل بشري. وتنبع هذه الخصوصية من تعلّق الطلاق ومسائله – في كثير من الأحيان – بمواقف عاطفية ومشاعر نفسية لا يمكن قياسها بالذكاء الاصطناعي، مما يتطلّب تفهّمًا بشريًّا لسياقاتها بل وبناء الأحكام عليها، إذ قوام الحياة الزوجية على التوادّ والعشرة بالمعروف، فإذا استحالتْ هذه المعاني لم تستقم الحياة الزوجية على ساق. وقد قَبِل النبي – صلى الله عليه وسلم – ذلك من امرأة ثابت بن قيس لما أتته فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: أتردّين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة.[2] فانظر كيف اعتبر – عليه الصلاة والسلام – هذا النفور الطبيعي أساسًا صالحًا لطلب الطلاق، وتأمّل كيف اعتبرت هذه المرأة ما سيؤول إليه نفورها من زوجها من تقصيرٍ في حقوقه.

وهكذا فإنّ دعاوى التفريق القائمة على الضرر أو العيب ونحوهما فيها من الاعتبارات النفسية والعاطفية ما لا يستطيع معه الذكاء الاصطناعي الانفراد بالبتّ فيه، لا سيّما مع توسّع قوانين الأحوال الشخصية الحالية في موجبات التفريق القضائي لتشمل كل ما يمنع من كمال الاستمتاع بين الزوجين. وعليه؛ فتحقيق مثل هذه المناطات مرهونٌ بالتقدير البشري البصير بواقع الحال وطبائع النفوس وظروف المجتمع.[3]

(١) ينظر: القواعد الشرعية الضابطة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، في «الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية»، محمود زعيم، عبد الرحمن مايدي، ص: ٧٠٥.

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه؟، حديث رقم: ٥٢٧٣، ص: ١٣٤٤. وزاد ابن ماجه: (لا أطيقه بغضًا)، كتاب الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطاها، حديث رقم: ٢٠٥٦، ١/ ٦٦٣.

(٣) يُنظر للاستزادة في مسألة تولي النظام الذكي القضاء: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء،

وإذا كان الأمر كذلك؛ فينبغي أن تصمّم تقنيات الذكاء الاصطناعي المتعلقة باتخاذ القرار في قضايا الطلاق وفق ما يُعرف بأنظمة (human in loop IA systems HITL) التي تتطلب المشاركة البشرية المباشرة في عملية صنع القرار، كأنظمة التشخيص الطبي التي تتطلب مراجعة الطبيب للتوصيات التي ولّدها الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال. ويمكن أن تتدرج هذه المشاركة البشرية من الموافقة المسبقة إلى المراجعة اللاحقة، وذلك بحسب أهمية التدخل البشري في صنع القرار الناتج عنها.[١]

المطلب الثالث: مراعاة الاعتبارات المقاصدية لأحكام الطلاق.[٢]

كان اعتناء الشريعة بأمر النكاح من أسمى مقاصدها، فما زالت تحفّه بالكمالات الخيرة والهدايات النيرة حتى ارتقت به من ناموس التوالد الجِبِلّي إلى معانٍ من التوادّ والتراحم والصلاح، قال تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودّة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (الروم: ٢١).[٣] وعلى أساسٍ من هذه المعاني؛ أمر الشارع الزوجين بحسن المعاشرة، قال تعالى: (وعاشروهنّ بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرًا كثيرًا) (النساء: ١٩)، وقال – أيضا –: (ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف) (البقرة: ٢٢٨)، وأمر الزوجة بطاعة زوجها ولزوم أمره في غير معصية، فإنْ أبتْ – بغير حق – تدرّج الشارع في علاج ذلك، قال تعالى: (واللاتي تخافونّ نشوزهنّ فعظوهنّ واهجروهنّ في المضاجع واضربوهنّ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهنّ سبيلا إنّ الله كان عليًّا كبيرًا) (النساء: ٣٤)، ولم يخل الأمر من دعوة إلى الصلح، قال تعالى: (وإن امرأة

أروى الجلعود، ١١٥–١١٣؛ عمرو دحمان، محمد المصمودي، الاستخدام القضائي للذكاء الاصطناعي وسؤال المحاكمة العادلة، ضمن أعمال مؤتمر "الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية" المنعقد في كلية الشريعة في أيت ملول – المملكة المغربية، نوفمبر ٢٠٢٣، ٢٥٩–٢٤٦.

(١) ينظر:

AI in the family justice system، Saied–Tessier، A.، Nuffield Family Justice Observatory، p: 14.

(٢) ينظر في أهمية التقعيد المقاصدي في استخراج أحكام تقنيات الذكاء الاصطناعي: دحيري، سمير، القواعد المقاصدية الضابطة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، في «الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية»، ص: ٤٠٩–٤٠٨.

(٣) ابن عاشور، الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية (مصر: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١١)، ص٢٧٩: .

خافت من بعلها نشوزًا أو إعراضًا فلا جناح عليهما أن يُصلحا بينهما صلحًا والصلح خير) (النساء: ١٢٨)، فإذا تبيّن عدم استقامة بقاء تلك الآصرة التي جمعتْ الزوجين، وتعسّرت العشرة بينهما، وارتبكتْ حالهما، وخُشي تسرّب ذلك الارتباك إلى سائر العائلة؛ أباح انحلال آصرة النكاح إما بالطلاق من تلقاء الزوج أو بتطليق الحاكم عليه، قال تعالى: (الطلاق مرّتان فإمساكٌ بمعروف أو تسريحٌ بإحسان) (البقرة: ٢٢٩)، وقال تعالى: (وإن يتفرّقا يغنِ الله كلّاً من سعته) (النساء: ١٣٠)، فصار الطلاق بذلك طريقًا للتخلّص من المكاره ورفعًا للحرج وتحقيقًا لمصلحة الزوجين عند اليأس من إدراك مصالح النكاح.[1] وإذ أباح الشارع تفرّق الزوجين – تأسيسًا على هذا التقصيد –؛ فقد أحاطه بآداب عالية تغيّتْ دفع ما قد يصدر عنه من سخائم النفوس، عنوان ذلك قوله تعالى: (ولا تنسوا الفضل بينكم) (البقرة: ٢٣٧).

والمراد من ذلك كله؛ ألا يعود استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي على هذه المقاصد الشرعية الخاصة بالإخلال أو الإبطال، فلا تكون منصات الاستشارات القانونية المعززة بالذكاء الاصطناعي مصمّمةً خوارزميًّا للإسراع في هدم كيان الأسرة وتشجيع الزوجة على المضي في طلب الطلاق عند أدنى لائح، وألّا تكون هذه المنصات عونًا على تعزيز شعور التشفّي الذي يبدر من بعض الأزواج إذا انفصلوا، وذلك باقتراح دعاوى قضائية كيدية لا تستند إلى مصلحة حقيقية ولا تفي بالآداب الشرعية في العفو وعدم نسيان الفضل الذي كان. ومن جانب الوجود؛ ينبغي أن يُراعى في تصميم هذه المنصات العناية بمقاصد الشريعة في هذا الباب، وذلك بأن تُدرّب على اقتراح سبيل الإصلاح الودّي أو التحكيمي بين الزوجين، إذ يتضح مع تزايد تعلّق الناس بالتواصل البرمجي نجاعة منصات تسوية النزاعات المعززة بالذكاء الاصطناعي في تشكيل الرأي وتوجيهه، إضافةً إلى إتاحته الإفضاء عن مكنونات النفس دون حرجٍ قد يلحق أحد الزوجين في حواره الفعلي مع الآخرين.

المطلب الرابع: التعاون (التقني–الشرعي) في تصميم أدوات الذكاء الاصطناعي.

يقتضي استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في بعض قضايا الطلاق مشاركة فقهاء الشريعة في بناء خوارزمياتها وتصميمها وفقًا للمعايير الشرعية المعتبرة في هذه القضايا.

(١) المرجع السابق، ص: ٢٨٣–٢٨٢؛ ٢٩٠.

وهذا ميدانٌ رحيبٌ تتعاضد فيه الخبرات التقنية مع المعرفة الشرعية في تحقيق المصالح الدينية والدنيوية.[1] ويمكن أن تتّسع آفاق هذه المشاركة إلى ما يلي:

أولا: مشاركة فقهاء الشريعة في تضمين هذه التقنيات – لا سيّما التحليلية والتنبئية – الأوصافَ الشرعيةَ المناط بها أحكام الطلاق، سواء تلك المؤثّرة في وقوع الطلاق من عدمه كحالة السُّكر عند التلفظ بالطلاق، أو تلك المؤثرة في آثاره كالدخول أو الخلوة، أو تلك المؤثّرة في ترتيب بعض أحكامه كزواج الحاضن وأثره في إسقاط الحضانة.

ثانيا: مشاركة فقهاء الشريعة في تحديد المعايير المعتبرة لبعض هذه الأوصاف، كمعايير الخلوة التي تلحق بحكم الدخول، أو معايير الضرر أو العيب المعتبرة في التفريق، أو معايير تقدير المتعة أو النفقة التي يجب مراعاتها، أو معايير كفاءة الحاضن لاستحقاق الحضانة أو تلك الموجبة لإسقاطها.

ثالثا: يتطلّب تحسين القدرات التحليلية والتنبئية للذكاء الاصطناعي أن تُبيّن له محددات الاجتهاد التقديري في المسائل التي أوكل الشارعُ تقديرَها إلى القاضي كتقدير المتعة أو النفقة، وأن تُبيّن له – أيضًا – محددات الاجتهاد المناطي في المسائل التي أناط الشارع الحكم فيها بوصفٍ يُحتاج إلى تبيّن تحققه في الواقعة، كالدعاوى المتضمنة تلفظًا بالطلاق حال الغضب، فهذا مقتضٍ للسؤال عن درجة الغضب المُدّعى، ومن ثَمّ الحكم بوقوع الطلاق من عدمه.[2]

رابعا: يستدعي الذكاء الاصطناعي التوليدي مشاركةً فقهيةً وقانونيةً فاعلةً في تضمينه أشكال الدعوى المقبولة شرعًا والمسموعة قانونًا؛ تحسينًا لكفاءته في توليد صحائف الدعاوى، إضافةً إلى مراجعة دقة المصطلحات الشرعية والقانونية المُدخَلة في قواعد بياناته.

---

(١) للاستزادة يُنظر: أبو العلا، عمرو محمد، دور الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي، في «الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية»، ص: ٣٥٢–٣٣٣.

(٢) ويمكن – في هذا السياق – الإفادة من المشاركة الفقهية في تصميم خوارزميات المنطق الضبابي fuzzy logic وتوظيفه في تيسير إصدار الحكم القضائي في دعاوى الطلاق والتنبؤ به؛ إذ تناسب طبيعةُ هذا المنطق – المبنيّ على طيف من القيم المتعددة – السمة التقديرية لعدد من مسائل الطلاق.
ينظر: محمد، زكريا حافظ، الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في خدمة الفقه الإسلامي، ضمن وقائع المؤتمر الدولي الأول «الواقع المعاصر وأثره في العلوم الشرعية» الذي عقدته جامعة الوصل بالتعاون مع الجامعة القاسمية في يونيو ٢٠٢٢، ص: ٥٨٣–٥٨٢.

هذا إلى جانب مشاركة فقهاء كل بلد في تضمينه مواد قانون الأحوال المعمول به، وتضمينه الاتجاه الإفتائي والقضائي الذي جرى عليه العمل في المسائل التي سكت عنها القانون.

فمتى فُعّلتْ هذه الآفاق التشاركية؛ أثمرتْ تحسينًا في كفاءة هذه التقنيات، وأفضتْ بذلك إلى تكثير مصالحها وتقليل عثراتها، وأسهمتْ في اتّساع رقعة التمثيل القِيَمي الإسلامي في مجال صناعة الذكاء الاصطناعي.(١)

المطلب الخامس: مراعاة المراجعة المنتظمة والسرّية والشفافية.

دعتْ المنظمات الدولية والمؤتمرات العلمية إلى حوكمة استعمالات الذكاء الاصطناعي بعددٍ من الضوابط الأخلاقية؛(٢) غير أنّ هذه الضوابط يشتدُّ التأكيدُ عليها شرعًا في السياقات المتصلة بالحياة الشخصية كقضايا الطلاق، من ذلك:

١ – ضرورة المراجعة المنتظمة لما تسفر عنه تقنيات الذكاء الاصطناعي من مخرجات؛ دفعًا لغائلة التحيز التقني الذي يجنح – نتيجة التحيز في بيانات التدريب التي غذي بها – إلى تمييز بعض الفئات على الأخرى على أساس العرق أو اللون أو الجنس، مما يؤدي إلى تضخيم التحيزات المجتمعية الموجودة سلفًا في أغلب البيئات، أو يؤدي – خصوصًا في مسائل العلاقات الزوجية – إلى تفضيلات ذكورية أو نسوية دون مستند شرعي. وعليه؛ يتحتّم على المبرمجين السعي في تطوير خوارزميات غير متحيزة عبر تدريبها على بيانات متنوعة قدر الإمكان، ودوام المراقبة لأدائها؛ ضمانًا لأعدل النتائج وأقربها إلى قواعد الشريعة.(٣)

٢ – ضرورة التقييم المستمر لدقة المعلومات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي – لا سيّما التوليدي – في مجال الاستشارات الشرعية والقانونية المتعلقة بقضايا الطلاق،

(١) الذكاء الاصطناعي، كتاب المؤتمر الدولي السادس عشر الذي عقدته المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت – يناير ٢٠٢٤، ص: ١٠٦.

(٢) المسلم، إبراهيم، حوكمة الذكاء الاصطناعي (السعودية: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠١٩)، ص: ٢٣.

(٣) الذكاء الاصطناعي، كتاب المؤتمر الدولي السادس عشر الذي عقدته المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت – يناير ٢٠٢٤، ص: ١٠٢.

وعرضها على المختصّين لمراجعتها، وتوعية الجمهور بحدودها ومخاطرها وقدرتها على توليد نصوص وصور ومقاطع فيديو مزيفة قد تصيب سير العلاقة الزوجية في مقتل أو توجد الدوافع للطلاق.

٣ – تثير تقنيات الذكاء الاصطناعي المستعملة في قضايا الطلاق مخاوف جمّة تتعلق بسريّة بياناتها وقدرتها على صدّ الهجمات السيبرانية، إذ تتعامل هذه التقنيات مع معلومات شخصية وأسرار زوجية لا يحسن شرعًا ولا عرفًا أن يطلّع عليها مَن لا صلة له بها، فضلًا عن المتجسّس والمتربّص الذي قد يستغلّها لمآرب أخرى. وعليه؛ ينبغي التحقق من قدرة هذه التقنيات على حماية مدخلاتها، وتطوير قدراتها التشفيرية، وأن توضع خطط الطوارئ الملائمة للحوادث المحتملة؛ حماية لمقصد الشارع في حفظ أعراض الناس وكراماتهم؛ بل وأن تُرتّب المسؤولية الجزائية على المعتدي عليها.(١)

٤ – من المهم ضمان شفافية تقنيات الذكاء الاصطناعي وقابليتها للتفسير تعزيزًا لثقة الناس فيها، وهذا يتضمّن إيضاحًا لطريقة عملها وكيفية وصولها إلى استنتاجاتها، لا سيّما إن وُظّفتْ في نظام العدالة الأسرية، إذ من شأن غموض بعض نماذج التعلم التعميق – على وجه الخصوص – أن يثير صعوبةً في فهم منطقها الذي تقوم عليه، ومن ثمّ مقاومتها وتقويض الثقة بمخرجاتها، مما يؤدي إلى إهدار مصالحها الكثيرة التي مرّ ذكرها.(٢)

(١) للاستزادة يُنظر:
«Artificial Bias: The Ethical Concerns of AI-Driven Dispute Resolution in Family Matters», Brooks, W., Journal of Dispute Resolution, (2022), pp: 117.

(٢) الذكاء الاصطناعي، كتاب المؤتمر الدولي السادس عشر الذي عقدته المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت – يناير ٢٠٢٤، ص١٠٢–١٠١.

الخاتمة

بناءً على ما سبق؛ يتوصّل البحث إلى النتائج الآتية:

١. يكشف المسح الاستقرائي عن سعة النطاق التوظيفي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق وتنوّع مجالاتها الخادمة للعديد من جوانبها الإجرائية والموضوعية.

٢. تتمثّل أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق في تسهيله إجراءات التقاضي، وقدرته التحليلية والتنبؤية بنتائجه، وتيسيره – عبر منصات تسوية النزاعات المعززة بتقنياته – طريق التصالح الودّي أو التحكيمي بين الزوجين المتخاصمَيْن.

٣. تقتضي المخاطر المحتملة لاستعمالات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق تأطيره بسياجٍ من الضوابط الشرعية المستمدة من: عموم الضوابط الأخلاقية التي سنّتها المنظمات الدولية والمؤتمرات العلمية، والنظر الخاص في تحقيق مناط هذه الضوابط في قضايا الطلاق مراعاةً لاعتباراتها الحُكمية والمقاصدية.

٤. ينطلق الضابط الأول من إدراك وسائلية تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ثمّ يتقرر التحقق من مشروعيتها – بالنظر فيها لذاتها – ومشروعية الغرض الذي تفضي إليه، مع رعاية القواعد الفقهية الناظمة للعلاقة بين الوسائل والمقاصد.

٥. تستدعي طبيعة العلاقات الزوجية المنطوية على كثير من الاعتبارات النفسية والعاطفية أن تُحصر وظيفة تقنيات الذكاء الاصطناعي في تكميل القرار البشري (الاستشاري أو التحكيمي أو القضائي) لا الانفراد في البتّ به.

٦. ينبغي التحقق من ألّا يعود استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق على المقاصد الشرعية الخاصة – ببناء الأسرة والمحافظة على كيانها – بالإخلال أو الإبطال، وألّا يقوّض استعمال هذه التقنيات الآداب التي أرشد إليها الشارع عند وقوع الطلاق.

٧. تقتضي الطبيعة التخصصية لأحكام الطلاق مشاركةً فقهيةً في تصميم تقنيات الذكاء الاصطناعي المُستعمَلة فيه. وتشمل هذه المشاركة تضمين هذه التقنيات الأوصافَ الشرعيةَ التي أنيطت بها أحكام الطلاق، وتعيين معاييرها، ومحدداتها الاجتهادية.

٨. تستدعي حساسيّة المعلومات الشخصية التي من شأن هذه التقنيات التعامل معها؛ احتياطًا أشدّ في معايير السريّة والخصوصية؛ تحقيقًا لمقصد الشارع في حفظ الأعراض.

٩. تستدعي طبيعة النزاعات الزوجية مراجعةً مستمرّةً لنتائج الذكاء الاصطناعي بحثًا عن مواطن التحيّز التقني المُحتمَلة، وشفافيةً أوضح في بيان كيفية عملها وتوصّلها إلى استنتاجاتها بما يضفي الثقة بمخرجاتها، ومن ثمّ تحقيق الصالح الأكبر من توظيفها.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة؛ يوصي الباحث بالآتي:

١. الالتفات إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية عمومًا عبر عقد المؤتمرات العلمية الجامعة للتخصصات البينية ذات الصلة.

٢. الإفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة العدالة الأسرية وتنجيزها عبر تبيئتها بالضوابط السالفة في دوائر الأحوال الشخصية.

٣. دعوة الجهات التقنية في الدول الإسلامية إلى تصميم تطبيقات ذكية وفقًا للتصوّر الشرعي، تعزيزًا لاعتباراته الأخلاقية ومنطلقاته القِيمية في هذه الصناعة.

المراجع

أعمال المؤتمر الدولي الأول بعنوان «الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية». (نوفمبر ٢٠٢٣). المؤتمر المنعقد في كلية الشريعة، أيت ملول، المملكة المغربية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (٢٠٠١). *الصحيح الجامع*. دمشق: دار ابن كثير.

الجلعود، أروى بنت عبد الرحمن. (١٤٤٤هـ). *أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء*. الرياض: الجمعية الفقهية القضائية السعودية.

الحسين، وليد بن علي. (١٤٣٠هـ). *اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي*. الرياض: دار التدمرية.

خليفة، إيهاب. (٢٠١٩). *مجتمع ما بعد المعلومات*. أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (٢٠٠٩). *السنن*. بيروت: دار الرسالة العالمية.

الذكاء الاصطناعي. (٢٠٢٤، يناير). *كتاب المؤتمر الدولي السادس عشر الذي عقدته المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية*، الكويت.

رحماني، إبراهيم وآخرون. (٢٠٢٤). *الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية*. الجزائر: جامعة الوادي، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية.

السبكي، عبد الوهاب بن علي. (١٩٩١). *الأشباه والنظائر*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السعيد، المعتز بالله وآخرون. (٢٠١٩). *العربية والذكاء الاصطناعي*. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

السوسرة، عبد المجيد محمد. (٢٠٠٤). *فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية*. دبي: دار القلم.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٤١٧هـ). *الموافقات*. الرياض: دار ابن عفان.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (٢٠١١). *مقاصد الشريعة الإسلامية*. مصر: مكتبة الإسكندرية.

عبد السلام، عز الدين عبد العزيز. (١٩٩١). *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

عبد النور، عادل عبد النور. (٢٠٠٥). *مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي*. الرياض: مدنية الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

عطية، شبل إسماعيل. (٢٠٢٢). *العدالة الناجزة في الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامي والقانون. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ٣٧* (١)، ١٦٦٤-١٧٧٥.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي. (٢٠٠٣). *تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام*. الرياض: دار عالم الكتب.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (١٤١٧هـ). *المغني* (ط.٣). الرياض: دار عالم الكتب.

ابن ماجه، محمد بن يزيد. (د.ت). *السنن*. القاهرة: البابي الحلبي.

مخدوم، مصطفى بن كرامة الله. (١٤٢٠هـ). *قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية*. الرياض: دار إشبيليا.

المسلّم، إبراهيم أحمد. (٢٠١٩). *حوكمة الذكاء الاصطناعي*. الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

النسائي، أحمد بن شعيب. (٢٠٠١). *السنن الكبرى*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

Ashley, K.D. (2017). *Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age,* Cambridge: Cambridge University Press.

Alexander, N. (2019). Ten trends in international mediation. *Singapore Academy of Law Journal, 31,* 405-447.

Bagherian-Marandi, N., Ravanshadnia, M., & Akbarzadeh-T, M. R. (2021). Two-Layered Fuzzy Logic-Based Model for Predicting Court Decisions in Construction Contract Disputes. *Artificial Intelligence and Law, vol. 29,* pp: 453-474. https://doi.org/10.1007/s10506-021-09281-9

Bodemer, O. (2024). *AI and family law in the European Union: Assessing the impact, ethical dimensions, and perceptions in divorce proceedings*. Available at https://www.researchgate.net/profile/Oliver-Bodemer-2/publication/377931253_AI_and_Family_Law_in_the_European_Union_Assessing_the_Impact_Ethical_Dimensions_and_Perceptions_in_Divorce_Proceedings/links/65bdfce91e1ec12eff6cff88/AI-and-Family-Law-in-the-European-Union-Assessing-the-Impact-Ethical-Dimensions-and-Perceptions-in-Divorce-Proceedings.pdf (Accessed August 24, 2024).

Brooks, W. (2022). Artificial bias: the ethical concerns of AI-driven dispute resolution in family matters. *Journal of Dispute Resolution, 2022(*2), 117-131.

Ge, Y., Hua, W., Ji, J., Tan, J., Xu, S., & Zhang, Y. (2023). OpenAGI: When LLM Meets Domain Experts. *ArXiv*, abs/2304.04370 https://doi.org/10.48550/arXiv.2304.04370

Gottman, J. M., What Predicts Divorce? (2014). The Relationship Between Marital Processes and Marital Outcomes. United Kingdom: Psychology Press.

Li, J., Zhang, G., Yan, H., Yu, L. & Meng, T. (2018). A Markov Logic Networks Based Method to Predict Judicial Decisions of Divorce Cases," *2018 IEEE International Conference on Smart Cloud (SmartCloud),* New York, USA, pp. 129-132. https://doi.org/10.1109/SmartCloud.2018.00029

Merrouni, Z. A., Frikh, B., & Ouhbi, B. (2020). Automatic keyphrase extraction: A survey and trends. *Journal of Intelligent Information Systems, 54*(2), 391–424. https://doi.org/10.1007/s10844-019-00558-9

Moumen, A., Shafqat, A., Alraqad, T. et. (2004). Divorce prediction using machine learning algorithms in Ha'il region, KSA. *Sci Rep 14*, 502. https://doi.org/10.1038/s41598-023-50839-1

Prakken, H., & Sartor, G. (2015). Law and Logic: A Review from an Argumentation Perspective. *Artificial Intelligence, vol. 227*, pp.214–245.

Rosili, N. A. K., Hassan, R., Zakaria, N. H. B., Rose, F. Z. C., Kasim, S., & Sutikno, T. (2024). Predicting child alimony under Islamic Shariah law using hybrid

fuzzy inference system. *Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science, 34*(2), 1367-1375. https://doi.org/10.11591/ijeecs.v34.i2.pp1367-1375

Sadiq Fareed, M. M. et al. (2022). Predicting Divorce Prospect Using Ensemble Learning: Support Vector Machine. *Computational Intelligence and Neuroscience, vol. 1.* https://doi.org/10.1155/2022/3687598

Saied-Tessier, A (2024). *AI in the family justice system*. Briefing. Nuffield Family Justice Observatory. Available at: https://www.nuffieldfjo.org.uk/news/briefing-paper-ai-in-the-family-justice-system (Accessed on 23 Aug 2024).

Sun, J., Huang, S., & Wei, C. (2024). Chinese legal judgment prediction via knowledgeable prompt learning. *Expert Systems with Applications, vol.238*, pp.122177. https://doi.org/10.1016/j.eswa.2023.122177

Sharma, A. S. Chudhey and M. Singh, (2021). Divorce case prediction using Machine learning algorithms, *2021 International Conference on Artificial Intelligence and Smart Systems (ICAIS),* Coimbatore, India, pp. 214-219.https://doi.org/10.1109/icais50930.2021.9395860

Wu, Y., Zhou, S., Liu, Y., Lu, W., Liu, X., Zhang, Y., Sun,

C., Wu, F., & Kuang, K. (2023). Precedent-Enhanced Legal Judgment Prediction with LLM and Domain-Model Collaboration. In *Proceedings of the 2023 Conference on Empirical Methods in Natural Language Processing*, pp. 12060-12075. Association for Computational Linguistics. https://doi.org/10.18653/v1/2023.emnlp-main.740

Zadeh, L. A., Klir, G. J., & Yuan, B. (1985). Fuzzy Sets and Systems: Theory and Applications. United States: Academic Press.

Zhang, L., Wang, Y., Li, F., Hu, Y., & Au, M. H. (2019). A Game-Theoretic Method Based on Q-Learning to Invalidate Criminal Smart Contracts. *Information Sciences, vol. 498*, pp.144–153. https://doi.org/10.1016/j.ins.2019.05.061

Zhang, Y., Li, C., Sheng, Y., Ge, J., & Luo, B. (2024). Judicial intelligent assistant system: Extracting events from Chinese divorce cases to detect disputes for the judge. *Expert Systems*, 41(7), e13540. https://doi.org/10.1111/exsy.13540

JOURNAL OF SHARIA AND ISLAMIC STUDIES

A refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Special Edition

Applications of Artificial Intelligence in Divorce Cases: Technological Capabilities and Islamic Jurisprudential Regulations

Dr. Abdulrahman Sabah Alsawagh

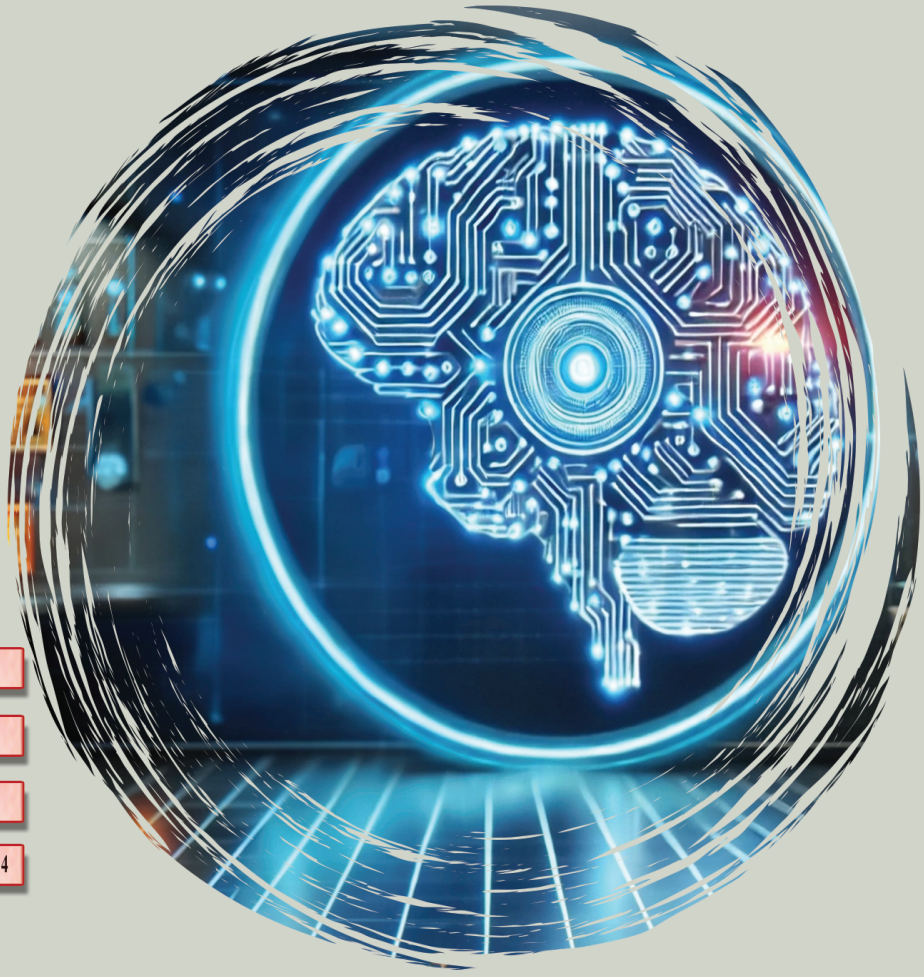

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029-8908

E-ISSN: 2960-1479

Volume 39- Special Edition

Rabe' II: 1446 A.H. October, 2024